خطة عمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن منطقة الساحل

تعزيز صمود سُبل عيش السكان الأشد ضعفا
من أجل الأمن الغذائي والتغذية والسلام الدائم في منطقة الساحل

1- وافقت الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها ("الوكالات الثلاث") على خطة العمل هذه من أجل تعزيز دعمها لسكان منطقة الساحل بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة. وتستند خطة العمل إلى الأهداف الاستراتيجية للوكالات الثلاث وبرامجها في منطقة الساحل بغرض توسيع نطاق التعاون لدعم السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفئات السكانية الضعيفة الأخرى في المنطقة. وتقترح الخطة المشتركة تنفيذ "حُزمة متكاملة" من نُهج الوكالات وأدواتها وخدماتها التكميلية لدعم جهود الحكومات من أجل: 1) تلبية احتياجات المجتمعات المحلية الضعيفة؛ 2) معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف؛ 3) إرساء الأسس الاقتصادية والاجتماعية للسلام الدائم والتنمية المنصفة.

2- ووضعت هذه الخطة أساسا ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتمثل إسهام الوكالات الثلاث في "خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل" للفترة 2018-2030 التي تشكل أداة الأمم المتحدة الرئيسية للإسهام في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة الساحل. وتهدف خطة العمل أيضا إلى تكميل الخطط والاستراتيجيات الإنمائية لفرادى بلدان منطقة الساحل وكذلك الخطط والاستراتيجيات الإقليمية.

القيمة المضافة للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

3- يمكن للوكالات الثلاث، بما لديها من اهتمام مشترك بالنهوض بجملة أمور تشمل الأمن الغذائي، والتغذية السليمة، والإنتاجية الزراعية، والتنمية الريفية، أن تسهم بدور هام في الجهود الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية الرامية إلى تحويل الساحل إلى منطقة تنعم بالازدهار والصمود والاستقرار، وسد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والجهود الإنمائية. وعلاوة على ذلك، سيسهم التعاون بين الوكالات الثلاث في زيادة اتساق تدابير الصمود وتعزيز فعاليتها. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال الجمع بين الأنشطة المتسقة الخاصة بكل وكالة، والبرامج المنسقة للوكالات الثلاث، والتعاون والشراكات مع جهات فاعلة أخرى – داخل الأمم المتحدة وخارجها – مع التركيز بصفة خاصة على اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ومجموعة دول الساحل الخمس (مجموعة الخمس)، ومبادرة التحالف العالمي لزيادة القدرة على الصمود في منطقة الساحل، والتحالف من أجل منطقة الساحل.

4- وتهدف خطة العمل هذه، في السياق المحدد لمنطقة الساحل، إلى مواصلة تفعيل "الإطار المفاهيمي للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتعزيز القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية لعام 2015"[1] الذي يشكل الأساس ويبلور الرؤية لزيادة التعاون بين الوكالات الثلاث ويوضح الطريقة التي يمكنها من خلالها أن تسعى إلى بناء تقاربات وتآزرات عبر النُهج والتدخلات القائمة. وتستفيد الخطة من النتائج الإيجابية التي أسفر عنها التعاون الجاري في المنطقة بين الوكالات الثلاث، وهو ما تؤكده زيارة رؤساء الوكالات إلى النيجر في أغسطس/آب 2018، ويبينه التقرير المرحلي الذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بشأن التعاون بين الوكالات الثلاث.[2]

---

[1] http://www.fao.org/resilience/resources/resources-detail/en/c/335336/.

[2] الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثالثة والسبعون بعد المائة للجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة، روما، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

5- وكما يتضح من مثال النيجر فإن العمل المشترك بين الوكالات الثلاث يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على كسر حلقة الكوارث والنزاعات والجوع ونقص التغذية، ويمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية والاستقرار. ففي الحالات التي تضافرت فيها جهود الوكالات في النيجر، ازداد الإنتاج وتراجعت مستويات الهجرة، وتمكن السكان، بمن فيهم الأشد فقرا، من تنويع سُبل عيشهم وأطعمتهم، وبالتالي تحسين الأمن الغذائي والتغذية. ويتجسد ذلك أيضا في زيادة فرص العمل وارتفاع مستوى دخل الشباب، ويهيئ مجتمعا محليا ينعم بمزيد من الأمان ويسوده الازدهار. وتستفيد خطة الوكالات الثلاث بشأن منطقة الساحل من الممارسات الجيدة التي ثبت أنها تحقق نتائج وآثار أكبر لتطبيقها على كل أنحاء منطقة الساحل.

6- وفي منطقة الساحل، تلتزم الوكالات الثلاث، باعتبارها الفريق الرائد لوكالات منظومة الأمم المتحدة، باتخاذ إجراءات منسقة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 المتعلق بالقضاء على الجوع، مراعية أيضا الإطار المفاهيمي للتعاون والشراكة، وإصلاح الأمم المتحدة، والتوجيه المشترك للأمم المتحدة بشأن المساعدة على بناء قدرة المجتمعات على الصمود، والمساهمة في الوقت نفسه في ترابط محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

السياق

7- ينصب تركيز الأولوية الجغرافية على البلدان الخمسة في مجموعة دول الساحل الخمس (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر) والسنغال (مجموعة الخمس + 1)، بينما ستُبذل أيضا جهود لدعم البلدان الأربعة الأخرى المشمولة في خطة الدعم ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (نيجيريا، والكاميرون، وغامبيا، وغينيا).[3]

8- وتشكل الزراعة في منطقة الساحل، التي تشمل مساحات شاسعة من الأراضي الجافة، العامل الأهم الذي يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويوفِّر معظم فرص العمل. ويعتمد ما يصل إلى 70 في المائة من السكان و80 في المائة من السكان الأشد فقرا على قطاع الزراعة لكسب عيشهم، وعملهم، ودخلهم، وأمنهم الغذائي، ورفاههم. وسُجلت في المنطقة إحدى أعلى معدلات الفقر وسوء التغذية في العالم، وهي تتأثر حاليا بمجموعة متعددة من الأزمات والمخاطر التي تشكل تهديدا لها، وهي: الظواهر المناخية المتطرفة وتقلبات الأحوال الجوية (مثل الجفاف والفيضانات والأمطار المتقطعة، وما إلى ذلك)؛ وتدهور النُظم الإيكولوجية في ظل ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية المحدودة؛ وآفات النباتات وأمراضها (مثل الجراد ودودة الحشد الخريفي)؛ والأمراض الحيوانية (مثل آفة المجترات الصغيرة)؛ والنزاعات التي تفضي إلى أزمات تمس الأمن الغذائي والتغذية، وتشريد السكان، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ ومحدودية الموارد المحلية لمعالجة هذه التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الأمنية محفوفة بصعوبات، وبخاصة في المناطق الحدودية التي تشهد اضطرابات شديدة في الأمن .

9- وتشير التوقعات إلى أن سكان منطقة الساحل (نحو 80 مليون نسمة في بلدان مجموعة الخمس + 1) سيتضاعفون بحلول عام 2050. وفي عام 2018، عانى مليونا طفل من سوء التغذية الحاد في منطقة الساحل، وتجاوزت النسبة في بعض أنحاء تشاد وموريتانيا والنيجر عتبة الطوارئ المحددة بنسبة 15 في المائة. وتشير توقعات "الإطار المنسق" بشان انعدام الأمن الغذائي لموسم الجدب لعام 2019 (يونيو/حزيران إلى أغسطس/آب) إلى أن 3.8 مليون نسمة لا يزالون معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي الشديد.

10- وتتطلب مكافحةُ الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر، من خلال دعم زيادة صمود سبل عيش سكان منطقة الساحل، استثماراتٍ هائلة ومتضافرة داخل قطاع الزراعة وخارجه. وعلاوة على ذلك، لا بد لجميع الأنشطة أن تعالج القضايا الرئيسية الشاملة، مثل المساواة بين الجنسين، والتغذية، والحوكمة، ومراعاة النزاعات، وحيازة الأراضي واستخدامها، والحصول على المياه وسائر الموارد الطبيعية المتجددة، وتشغيل الشباب، وسلاسل القيمة، والحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ.

[3] https://www.un.org/africarenewal/sites/www.un.org.africarenewal/files/English Summary Report_0.pdf.

خطة العمل

أولا- الأهداف المشتركة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

11- في ظل التحديات الكثيرة التي يواجهها سكان منطقة الساحل، توافق الوكالات الثلاث على الأخذ بنهج متسق ومنسق انطلاقا من الأهداف التالية:

1) تعزيز الظروف المعيشية للسكان الضعفاء من خلال تحسين سُبل الحصول على الغذاء، والخدمات الأساسية الجيدة، والبنية التحتية؛

2) معالجة الأسباب الجذرية لمواطن ضعف المجتمعات المحلية الريفية، بما يشمل مواطن ضعفها في مواجهة الكوارث والمخاطر المناخية لتعزيز صمود سُبل العيش، والأمن الغذائي، والتغذية؛

3) تحسين الإدماج الاجتماعي، والتكافؤ بين الجنسين، والحوار السلمي، وإدارة النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية من أجل المساهمة في بناء السلام والحفاظ عليه.

ثانيا- عملية التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

12- يستفيد التعاون بين الوكالات الثلاث في منطقة الساحل من السنوات الكثيرة من العمل معا في مجموعة متنوعة من التدخلات الملموسة وكذلك الفهم المشترك لقيود السياسات والمخاطر التي يواجهها السكان الضعفاء بما يتماشى مع إطارها المفاهيمي لتعزيز القدرة على الصمود. وفي المستقبل، ستتمحور خطة العمل حول الركائز الست التالية المترابطة ترابطا جوهريا:

- حوار السياسات المستمر؛
- التحليل المشترك للمخاطر والاستهداف الجغرافي المشترك؛
- التخطيط والبرمجة المشتركان القائمان على الحصائل أو النتائج الجماعية المتفق عليها (بما في ذلك العمل معا في التخطيط التشاركي المجتمعي)؛
- تنسيق التنفيذ والإشراف والإبلاغ؛
- اتساق قياس الأثر على تعزيز القدرة على الصمود؛
- تكامل الرصد، والتقييم، والتعلم، وتبادل المعرفة.

ثالثا- مبادئ المشاركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

13- تستند مشاركة الوكالات الثلاث إلى مذكرة التفاهم الموقعة بينها في يونيو/حزيران 2018 الرامية إلى تعزيز إسهامها المشترك في خطة عام 2030. وتستلهم مذكرة التفاهم رؤيتها المشتركة المتمثلة في أن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة يتطلب نُهجا شاملة وجامعة إزاء مجموعة القضايا المترابطة ترابطا وثيقا وصلات مع كثير من العناصر الأخرى لخطة عام 2030.

14- ويهدف نهج الوكالات الثلاث في تحسين القدرة على الصمود إلى تعزيز صمود سُبل العيش، والأمن الغذائي، والحصائل التغذوية إلى جانب قدرات الصمود الأساسية الثلاث (الاستيعابية، والتكيُّفية، والتحويلية). ويركز النهج على الحد من الاحتياجات والأسباب الجذرية لمواطن الضعف، وتعزيز القدرات والأصول الأسرية والمجتمعية والمؤسسية المحددة لمنع الصدمات والإجهادات التي تقوّض سُبل العيش الزراعي والأمن الغذائي والتغذية لدى السكان الأشد ضعفا وتوقعها والاستجابة لها.

15- ويسترشد التعاون بين الوكالات الثلاث بستة مبادئ (وفقا للإطار المفاهيمي لعام 2015)، وهو ما يُعبر عن الفهم المشترك والنهج الذي تمضي عليه الوكالات الثلاث في دعم صمود الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين وبدعم منهم، بما يشمل السكان المتأثرين بالصدمات وعوامل الإجهاد والأزمات، والسلطات الوطنية والمحلية، وسائر الشركاء الدوليين:

1) الملكية والقيادة محليا ووطنيا؛

2) النهج المتعدد أصحاب المصلحة؛

3) الجمع بين الإغاثة الإنسانية والتنمية (والعمل من أجل تحسين آفاق السلام)؛

4) التركيز على السكان الأشد ضعفا؛

5) تعميم النُهج المراعية للمخاطر؛

6) السعي إلى تحقيق أثر دائم.

16- وتُشكل هذه المبادئ المفهوم، والنطاق، والعملية، والنتائج/الحصائل، والطرائق للوكالات الثلاث من أجل دعم بناء القدرة على الصمود، مع مراعاة ولاياتها المحددة ومزاياها النسبية، في العمل معا نحو ترابط محور العمل الإنساني والتنمية والسلام والإنجاز الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتنتهج الوكالات الثلاث نهجا عمليا ومرنا. ويعترف هذا النهج بتعقد عمل الوكالات الثلاث معا، ويسلم بأن التعاون غير ممكن وغير مستصوب في بعض السياقات. ويعترف النهج أيضا بإمكانية تحقيق تآزرات من خلال التعاون مع وكالات أخرى وكذلك العمل مع الشركاء الاستراتيجيين الآخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، تبعا للسياق. من ذلك على سبيل المثال أن منظمة الأغذية والزراعة (**المنظمة**) وبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) ومجموعة دول الساحل الخمس وقّعت في فبراير/شباط 2018 مذكرة تفاهم للعمل المشترك من أجل تعزيز القدرة على الصمود في بلدان مجموعة الخمس. وتُرجمت مذكرة التفاهم إلى تحالفات تشغيلية على المستوى القطري، وتشمل هذه التحالفات مختلف الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد الأدوات الموجهة إقليميا لزيادة الأثر من برامج القروض والمِنح القائمة. ومن ذلك على سبيل المثال أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (**الصندوق**)، بالتنسيق الوثيق مع أمانة مجموعة الخمس، والدول الأعضاء، وسائر أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين، يمول عددا من البرامج الاستثمارية في بلدان منطقة الساحل التي تعزز أيضا أولويات التعميم لديه (تشغيل الشباب، وتمكين المرأة، والقدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ، والنُظم الغذائية المراعية للتغذية) ونموذج عمله. وتستكمل هذه الاستثمارات والتدخلات مذكرة التفاهم وتؤدي دورا حاسما في بناء انتقال متكامل بين الاستجابة لأزمات الطوارئ (المدفوعة بالنزاع والمجاعة وانعدام الأمن الغذائي وموجات الجفاف والكوارث الأخرى) والتنمية الطويلة الأجل حيثما تكون الشراكة الفعالة بين الوكالات الثلاث ضرورية.

رابعا- الإبلاغ

17- ستقدِّم الوكالات الثلاث تقارير عن تعاونها وأنشطتها المشتركة المنفذة في إطار خطة العمل من خلال تقرير مرحلي سنوي يعرض على الأجهزة الرئاسية لكل منها. وسيُبرز هذا التقرير سُبل عمل الوكالات الثلاث معا في السياقات المحددة وسيعرض نماذج تبين جهود التنسيق المعززة في إطار الركائز الست للتعاون بينها.

18- وترفق أمثلة لتلك التقارير بشأن موريتانيا والنيجر. وستوضع تقارير مماثلة لسائر بلدان منطقة الساحل وسيجري تحديثها سنويا.

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها: موريتانيا

التزمت **المنظمة والبرنامج**، ضمن إطار شراكة التنمية المستدامة للفترة 2018-2022، بالتركيز على "مجالات التقارب". واتفقت الوكالتان على تعزيز معاييرهما المشتركة لتحديد الأولويات الجغرافية ومزاياهما النسبية لتنفيذ تدخلاتهما في المواقع ذاتها ولتحقيق أثر أكبر. ويجسد هذا النهج تطبيقا ملموسا لإطار الوكالات الثلاث من أجل تعزيز القدرة على الصمود وطريقة العمل الجديدة ويتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم ذات الصلة. ويعكف **البرنامج والمنظمة** على وضع مذكرة تفاهم على المستوى القطري. وقام **البرنامج والمنظمة** بتنظيم بعثة مشتركة لتقدير المحاصيل والأمن الغذائي في عام 2018.

وبالإضافة إلى ذلك يسعى **البرنامج والصندوق** إلى البحث عن أوجه التآزر التشغيلية، إثر الموافقة على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية **للصندوق** واعتماد الخطة الاستراتيجية القطرية **للبرنامج**. وتعمل الوكالتان على صياغة مذكرة تفاهم على المستوى القطري وتعتزمان الترويج لمجموعات واسعة النطاق من التدابير المتكاملة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وسيجري السعي إلى تنفيذ تدخلات تكميلية داخل نفس المواقع بين برامج **الصندوق** في مجال البنية التحتية المجتمعية الصغيرة (مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتورت وكاراكورو – المرحلة الثانية، ومشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمعدات المجتمعية ومنظمة المنتجين الريفيين) ومجموعة التدابير الأوسع **للبرنامج** في مجال بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك الغذاء مقابل إنشاء الأصول، والوجبات المدرسية، والمساعدة الغذائية والتغذوية. وسيجري تحديد فرص البرمجة المشتركة من خلال التخطيط التشاركي (النهج الثلاثي الأبعاد). ويجري تحديد مجالات التدخل المشتركة بين **الصندوق والبرنامج**.

وشاركت الوكالات الثلاث في اللجنة التوجيهية التي تولت الإشراف على الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع والتثبت منه في ديسمبر/كانون الأول 2017.

ويشترك **البرنامج والمنظمة** في رئاسة قطاع الأمن الغذائي، ويكفلان من خلال ذلك تبادل المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية بسلاسة وبانتظام، ويشتركان في توحيد إسهامات القطاع في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتعمل **المنظمة** مع **البرنامج** أيضا في دعم متابعة موسم الزراعة الرعوية (ثلاث مرات سنويا) من خلال "فريق تقني متخصص" أنشئ مؤخرا.

ونفذت **المنظمة** ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) **والبرنامج** مشروعا أُنجز في الفترة من عام 2012 إلى عام 2016. وكان الهدف من المشروع زيادة القيمة المضافة لكل وكالة من أجل تعزيز القدرات الاقتصادية وخدمات التغذية وشبكات الأمان الاجتماعي في ولايتي لعصابة وغيدي ماغا. وساند **البرنامج والمنظمة** أيضا وضع سياسات واستراتيجيات حكومية وتعميمها في البلد (في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة، والثروة الحيوانية، وصيد الأسماك، والتغذية، والتغذية المدرسية، وما إلى ذلك)، وكذلك وضع استراتيجية للتعجيل بالنمو والرخاء المشترك للفترة 2016-2030. وأخيرا، شاركت **المنظمة** بدور فاعل في حلقات التدريب على النهج الثلاثي الأبعاد التي نظمها **البرنامج** في عام 2016 (برمجة سُبل العيش الموسمية) وفي عام 2017 (التخطيط التشاركي المجتمعي).

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها: النيجر

تعمل **المنظمة والصندوق والبرنامج** معا في النيجر لدعم الحكومة في تحقيق القضاء على الجوع واستئصال الفقر. وتركز الشراكة تركيزا خاصا على ألّا يخلف الركب أحدا وراءه والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الترابط مع سائر أهداف التنمية المستدامة.

وتتفق شراكة الوكالات الثلاث مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للنيجر دعما لمبادرة "النيجَريون يطعمون النيجَريين" التي تهدف إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الغذائية والحد من الفقر. وتتواءم تلك الشراكة أيضا مع نهج "بلديات التقارب" المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة لإيجاد تآزرات برامجية ومواضيعية وجغرافية من أجل تعزيز القدرة على الصمود. وتستفيد شراكة الوكالات الثلاث من مواطن القوة والقيمة المضافة لكل منها لضمان تقديم استجابة شاملة وجامعة وتكميلية تدعم جهود الحكومة في القضاء على الجوع.

قائمة بالأنشطة السابقة والجارية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في النيجر

تعمل الوكالات الثلاث ضمن فريق الأمم المتحدة القطري على تنفيذ خطة عام 2030 من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتصلة بالفقر (الهدف 1)، والجوع والأمن الغذائي (الهدف 2)، وتغير المناخ (الهدف 13)، واستدامة النُظم الإيكولوجية (الهدف 15). وفيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 2 "القضاء على الجوع"، اتخذت المبادرات المشتركة التالية في السنوات الأخيرة:

1) ***"تعزيز قدرة الأسر الضعيفة على الصمود في مواجهة انعدام الأمن الغذائي في النيجر":*** أول برنامج مشترك بين **المنظمة والبرنامج** لبناء القدرة على الصمود في النيجر منذ عام 2013 بفضل المساهمات المنتظمة المقدمة من فرنسا. وبلغت الأموال التراكمية المستلمة منذ عام 2013 حتى عام 2019 ما قيمته 5 ملايين يورو؛

2) ***"تفعيل الشراكات من أجل بناء القدرة على الصمود في النيجر (2014-2017)":*** مشروع مشترك بين **المنظمة والبرنامج** بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (3 ملايين دولار أمريكي) من خلال نهج منظم ومتكامل في استصلاح الأراضي، مع مراعاة مختلف الوحدات الإيكولوجية لمستجمعات المياه؛

3) ***"الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا" (2012-2016):*** مشروع مشترك بين **المنظمة والبرنامج** بتمويل من البرازيل وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) (1.1 مليون دولار أمريكي) بهدف تعزيز سلاسل القيمة والقوة الشرائية والقدرات التشغيلية لوكالات الأمم المتحدة؛ واستراتيجية وطنية للشراء المحلي من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة تولت حكومة النيجر صياغتها؛

4) ***"شراكة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من أجل إجراءات تكميلية لتعزيز القدرة على الصمود في سياقات الأزمات الممتدة" (2016-2020):*** مشروع مشترك بين **المنظمة والصندوق والبرنامج** بتمويل من كندا (أكثر من 15 مليون دولار كندي)؛

5) ***"البرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية" (2012-2018):*** مشروع مشترك بين **المنظمة والصندوق والبرنامج** وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتمويل من النرويج (482 245 دولارا أمريكيا في الفترة 2014-2015) والسويد (257 143 1 دولارا أمريكيا في الفترة 2015-2018).

وينصب تركيز **المنظمة والصندوق** في هذه المبادرات على الاستجابة الطويلة الأجل في مجال الخبرة التقنية لكل منهما، حيث يقدم **البرنامج** المساعدة الغذائية الموجهة إلى السكان الضعفاء من أجل تلبية احتياجاتهم ودعمهم في إنشاء أصول منتجة. وتكمِّل **المنظمة** أنشطة إنشاء الأصول عن طريق توفير أصناف البذور المحسنة وإسداء المشورة التقنية للدفع بعجلة الإنتاج الزراعي والرعوي ونُظم

الري على النطاق الصغير. وتشمل تدخلات **الصندوق** إنشاء البنية التحتية، مثل الطرق الفرعية الريفية، والسدود الصغيرة، وما إلى ذلك، والمساهمة بالتالي في تهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية الزراعية الطويلة الأجل.

وفيما يتعلق بالبرنامج المشترك للتعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، تعمل الوكالات الثلاث أيضا في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تمكين النساء الريفيات: حيث توفر **المنظمة** المساعدة في الزراعة والأمن الغذائي من خلال مدارس المزارعين الحقلية، والتثقيف التغذوي؛ ويوفر **الصندوق** دعم سُبل العيش؛ ويشتري **البرنامج** الأغذية التي تنتجها النساء لتوريدها إلى المقاصف المدرسية. أما هيئة الأمم المتحدة للمرأة فتوفر منصة متعددة الوظائف، وتنمية القدرات، وإجراء التحليلات الجنسانية.